

واقع الجامعة الجزائرية بين ضرورة ضمان جودة التعليم
وحتمية تلبية احتياجات سوق العمل

**The reality of the Algerian university
between the need to ensure the quality
of education and the imperative to
meet the needs of the labor market**

تاريخ الاستلام: 2022-11-03 تاريخ قبول النشر: 2023-03-31

بوريش سهام¹، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، مخبر LARMHO، الجزائر،

البريد الإلكتروني: bouriche.sihem@univ-tlemcen.dz

بوريش أحمد، المركز الجامعي مغنية، مخبر LEPPEE، الجزائر،

البريد الإلكتروني: ahmed.bouriche@cumaghnia.dz

Abstract:

There is no doubt that the humanity developments in several sectors are due mostly to the interest in knowledge and scientific research centres. Many nations support the University as it represents with Human capital and education as a fundamental factor of the knowledge economy. In recent years, Algeria has made higher education a priority of the State. The State budget has been 7 per cent of the total budget. The State has also established numerous universities, university centres, educational structures and the establishment of a committee for the formation of newly employed university teachers, which will make it possible to improve their level and offer more effective and high-quality educational programmes.

¹ - المؤلف المراسل.

The Ministry has also set up quality assurance bodies in higher education in order to improve the university level as a whole and make students able for the labour market. However, despite all this, Algerian universities continue to suffer from a lack of resources and there is still the problem of hiring graduates and graduates with university degrees in the labour market.

Keywords: Human capital, Quality assurance, Algerian University, labour market.

JEL Classification Codes: A23, E24, F66, I23.

الملخص :

لا شك أن التطورات التي شهدتها البشرية في مختلف المجالات ترجع بالأساس إلى الاهتمام بالمعرفة ومراكز البحث العلمي التي تعتمد على تكوين رأس مال بشري قادر على تحقيق التنمية، لهذا تعتبر اليوم الجامعة إحدى هذه المراكز الحيوية التي تشكل محوراً أساسياً في تحقيق الرقي والتطور. لهذا نجد أن الجزائر في السنوات الأخيرة جعلت قطاع التعليم العالي من أولويات اهتمامها حيث سجلت نسبة ميزانية هذا القطاع 7% من مجموع الميزانية العامة، حيث سارعت إلى إنشاء العديد من الجامعات والمراكز الجامعية، الهياكل البيداغوجية، مراكز البحث وأيضاً قامت بإنشاء اللجنة التكوينية للأساتذة حديثي التوظيف مما يسمح دون شك في تحسين مستواهم وتقديم برامج تعليمية أكثر فعالية وذات جودة عالية. كما عمدت الوزارة المعنية بتشكيل هيئات لضمان الجودة في التعليم العالي بغية تحسين المستوى الجامعي من ناحية ومن ناحية أخرى توفير لخريجي الجامعة كفاءة اللازمة لتوجيههم إلى سوق العمل. ولكن بالرغم من كل هذا فإن الجامعات الجزائرية مازالت تعاني من نقص الموارد ولازال هناك مشكلة في توظيف المتخرجين وعدم توافق احتياجات سوق العمل مع البرامج الجامعية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الضمان الجودة، الجامعات الجزائرية، احتياجات سوق العمل.

تصنيف JEL: A23, E24, F66, I23.

1. المقدمة

يشكل العنصر البشري الغاية والوسيلة في عملية التنمية، وهو ما جعل المؤسسات التعليمية بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة تعمل على تطوير أدائها بشكل مستمر وتحقيق التناسق والتكامل المطلوب بين مناهجها وبرامجها وكذا متطلبات سوق العمل، حيث أن التحديات التي أصبحت تفرضها ظروف العولمة والتي أدت إلى التحول إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يقوم على المعلومات وهو ما ألزم الجامعات على تعديل برامجها بشكل يتجاوب مع هذه التغيرات والتحديات بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أظهرت الأزمة الاقتصادية والإصلاحات في الفترة 2009-2010 أنه هناك انخفاض في المداخيل والتي أثرت سلباً على سوق العمل، وبالتالي كان هناك ضعف في استغلال العنصر البشري المؤهل والقادر على تحقيق التنمية المنشودة (Stanculescu, 2011).

حيث يشكل رأس المال البشري والتعليم محوراً أساسياً لاقتصاد المعرفة مما دفع أغلب الدول المتقدمة إلى اعتماد على هذه العوامل لبناء التنمية المستدامة والشاملة . حيث تعد الدول الأوروبية اليوم بمثابة منارة للأداء التعليمي، أصبح نموذجها يحتذى به في البلدان الأخرى خاصة دول العالم الثالث، ولكن وفق الدراسات الأخيرة تم تسجيل هوة بين هذه النماذج التعليمية وتطبيقها في أوساط المراكز التعليمية في العديد من دول العالم الثالث وهنا نخص بالذكر الجزائر والتي لا تتفق سوى القليل في قطاع التعليم العالي، وأيضاً لا تُمنح إلا قدر ضئيل جداً من المسؤولية الذاتية لجامعاتها مما يؤدي إلى عدم توفر جودة التعليم في المدخلات (تدريس الطلبة بمعايير دولية) وبالتالي لا تتوفر الجودة في المخرجات (الشهادات لا تتطابق مع سوق العمل). وعلى هذا الأساس نجد أن الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة أولت أهمية كبيرة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير ورفع كفاءة العنصر البشري، وبالخصوص لإعادة تأهيل الجامعة

الجزائرية وفق متطلبات سوق العمل، والعمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي، وهذا للنهوض بهذا القطاع الحساس حيث تم تخصيص أكثر من 6% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم العالي، والأموال المستثمرة في هذا القطاع دليل قوي على عزم وإصرار السلطات العمومية إلى مواكبة الدول المتقدمة وإحداث نقلة نوعية من شأنها المساهمة في الرفع من مردودية الجامعة الجزائرية، والدليل على ذلك هو الشروع في تخصيص مبالغ ضخمة لإعداد أقطاب جامعية رائدة تخضع للمعايير الدولية اللازمة، ولكن الجزائر عكس الدول المتقدمة التي يفضل فيها عدد كبير من طلابها الإلتحاق بالجامعات الخاصة المدعمة من طرف أكبر شركات العالمية والتي تعتبر من بين المؤسسات الرائدة في مجالها مثل شركة Mercedes والتي تمكن من تطوير مؤهلات العنصر البشري وتوجيهه مباشرة الى سوق العمل (Damian, Curtu, Sarbu, & Marcu, 2010) أيضا تؤثر التشريعات الغير المستقرة أو العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها وهنا نخص بالذكر تأثير الأزمات النفطية التي لها تأثير مباشر على ميزانية قطاع التعليم العالي باعتبار أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، وهو ما يؤثر دون شك على قطاع التعليم العالي حيث تجعله لحد الساعة لا يحقق أهدافه المسطرة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فهو يحتاج الى اعادة النظر وإصلاحات في نوعيته من أجل المساهمة في رقي المعرفة وتوظيفها لخدمة التنمية.

أ- الإشكالية:

انطلاقاً مما سبق تتضح إشكالية البحث في السؤال التالي:

الى أي مدى يمكن أن تؤثر جودة التعليم في الجامعة الجزائرية على تلبية احتياجات سوق العمل؟

ب- الفرضيات:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة؛

الفرضية الثانية: توجد مجموعة من عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.
ج - أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- عرض ومناقشة المفاهيم والأفكار المرتبطة بمفهوم نظام ضمان جودة التعليم العالي الذي يعتبر مدخلاً حديثاً في أدبيات التعليم العالي؛
- إبراز الحاجة الكبيرة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؛
- التعرف بالتجربة الجزائرية في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي؛
- التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وترتيبها حسب أهميتها قصد تحديد المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة، وذلك بدلاً من تشتيت الجهد والموارد في التغلب على أسباب ليست لها أي تأثير؛
- التعرف على عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وترتيبها حسب أهميتها لتحديد العوامل الأكثر مساهمة في نجاح تطبيق هذا النظام قصد الأخذ بها؛
- محاولة التوصل إلى نتائج واقتراحات تساعد متخذي القرار على إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة بنجاح في مؤسسات التعليم العالي وتجاوز مختلف معوقات تطبيقه.

د- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع يتسم بالحدثة في أدبيات التعليم العالي ألا وهو موضوع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، كما تبرز أهمية هذا البحث في تركيزه على دراسة موضوع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، كما أننا نجد أهمية الموضوع جاءت متزامنة مع جهود قيادات التعليم العالي على مستوى الدولة في وضع التشريعات والأجهزة والآليات المناسبة لتطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي.

هـ منهجية الدراسة:

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على هذه الاشكالية من خلال تحليل الدراسات السابقة في بعض الدول العالم من بينها بولونيا، اسبانيا وكذا الجزائر. ثم نتطلع على امكانيات الجامعة الجزائرية وتقييمهما من خلال دراسة الميزانية المخصصة لها واطلاع على أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها. ثم التعرف على دور ادارة الجودة الشاملة في ضمان جودة التعليم وكذا على متطلبات سوق العمل.

2. الدراسات السابقة:

في هذا الصدد قد ركزنا على الدراسات السابقة النظرية فقط والتي كانت تتمحور على نظام الجامعات، الجودة والنوعية وكذا دراسة سوق العمل، حيث نجد أغلب الباحثين يبحثون على العلاقة بين النظام التعليمي، وسوق العمل و كيفية ادخال الجودة في الجامعة وربطه بسوق العمل.

ان صورة التعليم العالي في المستوى العالمي له صورة إيجابية بوجه عام، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ عملية بولونيا (Bologna process) . حيث في دراسة وضعها (Vlasceanu, Hancean, Voicu, & Tufis, 2009) فإن نسبة التقديرات تتراوح بين 5% - 20% من الجامعات التي تتفق مع المؤسسات فيما يخص تكوين العنصر

البشري وفق احتياجاتهم المشتركة وهذا لتحقيق نتائج تنافسية على الصعيد الدولي في البحث وإنتاج خريجي الجامعة الذين هم مؤهلون لسوق العمل الدولي. فحسب (Damian, Curtu, Sarbu, & Marcu, 2010) فقد أصبحت الوظيفة تستثمر أكثر في "كثافة المعرفة والمهارات" (knowledge-and-skills-intensive)، وتزداد العمالة في المهن ذات المهارات العالية. في دراسة أجريت في عام 2010، يؤكد (Damian, Curtu, Sarbu, & Marcu, 2010) أنه وجود جامعة واحدة أو عدة جامعات من "الفئة العالمية" التي تعتبر إلزامية في الوقت الراهن، وهذه الفكرة تنتقل من جمهور الى آخر مثلها مثل التصريحات العامة وهذا يؤثر بشكل سلبي على المجتمع أو طلبة ذلك البلد وهو ما نلمسها من خلال بعض الإجابات على بعض التساؤلات التي يتم طرحها على الطلبة مثل: أي جامعة أجنبية تنوي دراسة فيها؟ أو أي جامعة أجنبية تتاسبك أكثر؟ وهذا إن دل إنما يدل على عدم ثقة الطلبة في الدراسات الجامعية المقدمة في بلدهم وفي الوقت نفسه، وهو ما يتعين على الجامعات التغلب على النقص الفادح في الموارد من أجل تطوير ثقافة ذات نوعية تنافسية.

وقد بين (Perkmann, King, & Pavelin, 2011) بأن هناك بعض خصائص المعرفة الجامعية، مثل الطبيعة، التنوع، النوعية والجودة والتي تشكل عوامل هامة في تحديد قوة الأثر الغير المباشرة للمعرفة والإنخراط في الصناعة وسوق العمل.

فيما يخص حالة الجامعة الجزائرية، فنرى (Perkmann, King, & Pavelin, 2011) قد أوضح الباحثين بأن هناك غياب ثقافة الجودة في التعليم العالي وقلة مستوى تكوين وتدريب القائمين عليها وعدم توافر الامكانيات المادية والتنظيمية التي تمكن من التعامل بفاعلية مع نظام المعلومات ومقاومة بعض الأطراف الداخلية لتطبيق نظام الجودة. في حين نجد أن الباحثين (Artés, Pedraja-Chaparro, & Salina, 2016) Jimenez, الذين درسوا العلاقة بين أداء البحوث ونوعية التدريس في سياق

نظام التعليم الجامعي في اسبانيا. أين قاما بالبحث على العلاقة بين الباحث الناشط وجودة التدريس لأساتذة التعليم العالي فكانت النتائج بأن الأساتذة الأكثر مشاركة في البحوث يحصلون على نتائج أفضل في تقييماتهم التعليمية. حيث إنه إذا أسهمت البحوث في تحسين نوعية التعليم، فإن هذا سوف يكون له أثرا إيجابيا خارجيا على البحوث ومخرجات الجامعة أي الطلبة وهذا سيتمح حجة أخرى لزيادة التمويل المخصص لأنشطة البحث. كما نجد أن الباحثين) خديجة & بلخيري مراد(2017) ركزا على حتمية وجود الشفافية والمشاركة في عملية اتخاذ القرار والتخطيط لفتح مجال للإبداع والابتكار لكي تكون لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر جودة عالية في مدخلاتها ومخرجاتها. وأكدوا على ضرورة اتباع مناهج حديثة التي تركز على التعليم عن بعد بوسائط متعددة وهذا لتحقيق جامعة إلكترونية تواكب مع الجامعات العالمية مما سيسمح بلحاق الحضارة العالمية التي تركز خاصة على الطالب وجعله محورا تعليميا هاما في هذه الحلقة ومن أجل اعداد جيل مبدع وموهوب قادر على تطوير ذاته و مجتمعه.

3.امكانيات المتوفرة في الجامعة الجزائرية وتقييمها:

نستعرض فيما يلي بعض الحقائق والمعلومات التي تحصلنا عليها من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لنبين واقع المؤسسات الجامعية الجزائرية من خلال الامكانيات التالية:

1.3 تطور المؤسسات الجامعية:

لقد أدى تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الى تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث سجل عدد المؤسسات الجامعية بداية من سنة 2020 الى 108 مؤسسة جامعية بعدما كان عددها ست مؤسسات فقط سنة 1970 وهذا نتيجة عدة عوامل أهمها: المستوى الاقتصادي، الكثافة السكانية وغيرها من العوامل وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 01: يبين تطور عدد المؤسسات الجامعية من سنة 1970 الى 2020

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2009	2012	2018	2020
عدد المؤسسات	06	19	50	53	60	64	97	106	108

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

فحسب موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم الشبكة الجامعية 108 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني.

الجدول 02: يبين توزيع المؤسسات الجامعية عبر التراب الجزائري 2020.

العدد	نوع المؤسسة الجامعية
54	الجامعات بما فيها مراكز التكوين المتواصل
09	المراكز الجامعية
34	المدارس الوطنية العليا
11	المدارس العليا للأساتذة
108	المجموع

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انظر الى الموقع التالي:

<https://www.mesrs.dz/ar/universites>

هذه المؤسسات الجامعية (جامعات، مراكز جامعية) تمت هيكلتها الى كليات لتقوم بمهامها ونشاطاتها البيداغوجية والعلمية والبحث العلمي، حيث ضمت الجامعات بالجزائر بعد صدور القانون رقم 99-05 آخر حصيلة (أكتوبر 2020) حوالي 309 كلية، و54 معهدا لدى المراكز الجامعية، وهذا الكم يعتبر كبيرا مقارنة ببعض الدول العربية. أيضا تم ترقية عشرون (20) مركزا جامعيًا إلى جامعات وترقية ثلاث (03) ملحقات جامعية إلى مراكز جامعية.

2.3 رأس المال البشري:

على غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في مختلف جوانبه، خاصة من الناحية البشرية، حيث عرف العقد الأخير تضاعف عدد الطلبة والأساتذة بحيث بذلت الجزائر مجهودات من اجل زيادة عدد المسجلين في الجامعات وقد نجحت في ذلك والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 03: يبين تطور عدد رأس المال البشري في الجامعات الجزائرية من 1970

الى 2020

السنوات	عدد الهيئة التدريسية	عدد الطلبة المسجلين بالتدرج	نسبة تأطير التدرج %	أستاذ محاضر وأستاذ التعليم العالي	عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج	تأطير ما بعد التدرج
1971/1970	697	19311	27,71	173	423	2,45
1991/1990	15171	197560	13,02	1543	14853	9,63
2001/2000	17780	466084	26,21	2708	22533	8,32
2007/2006	29062	820664	28,24	5205	43458	8,35
2012/2011	40137	1250310	31,15	-	-	-
2020/2019	60 000	2 000 000	33.26	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثين حسب احصائيات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1.2.3 تطور عدد الطلبة: من السنة الجامعية 2007/2006 : 820664 طالبا،

انتقل الى 1 250 310 طالبا في 2012/2011، أي تضاعف بأكثر من 70 %

خلال أربع سنوات، ثم من خلال مما أشاره الوزير السابق طاهر حجار في 2019 قد وصل عدد جميع الطلبة المسجلين في جميع الأطوار الى 1 730 000 طالب جامعي و في 2020 قد وصل عددهم الى 2 000 000 وهذا يمثل للجزائر أكثر من 400 طالب في 10000 من مجموع المجتمع الجزائري. حيث حسب بعض الاحصائيات <https://www.mesrs.dz/ar//universites> نرى بأن 43 % من شباب الجزائر أقل من 30 أو 35 سنة مسجلون في التعليم العالي وهذا أكثر من النسبة العالمية والتي هي حوالي 32 % الى 37 %.

وقد واجهت الجزائر ذلك من خلال انشاء جامعات ومراكز جامعية التي تسهل على الطلبة الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي وقد وضحنا ذلك من خلال الجداول السابقة، ونجد بأن هناك زيادة كبيرة في عدد الطلبة مبرر لها من خلال:

2.2.3 مجانية التعليم: حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98 % والمتمثلة أساساً في أجور ورواتب الأساتذة، النقل ومختلف الخدمات التي توفرها الجامعة الجزائرية. خاصة إذا علمنا ارتفاع نسب الشباب، فحوالي 65 % من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة أي أن 53 % من السكان لا يفوق سنهم 30 سنة وهي نفسها تمثل تقريبا نسب الانخراط في الجامعات وفي نفس الوقت تعطي نسبة تأثيرية كبيرة على الجانب السياسي، الاجتماعي والثقافي.

3.2.3 تطور الهيئة التدريسية: نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الاساتذة في الجامعة الجزائرية في تطور مستمر خلال العقود الاخيرة، حيث انتقل من 697 مدرس سنة 1970 الى غاية 29 062 مدرس سنة 2007 وهو ما يوضح أن عدد الاساتذة تضاعف بما يقارب 42 مرة من الفترة 1970 الى 2007 ، ثم حسب دراسة (Monsinjon, Gibert, Legouira, Haddad, & Patey, 2020) و التي أوضحت بأن عدد الاساتذة قد بلغ 60 000 في 2019 فهذه الأعداد توضح الارتفاع

الكبير التي عرفته مؤسسات التعليم العالي و الذي سوف يساعد الجامعات على تحسين نوعية وجودة التعليم العالي و خلق الكفاءات واليد العاملة الجيدة.

4.2.3 معدل التأطير: وهو حاصل قسمة عدد الطلاب مع عدد الأساتذة، نجد أنه في السنة الجامعية 2007/2006 وصل الى ما يقارب 8 طلاب لكل أستاذ وهذه نسبة مقبولة نسبيا ولكن في 2019 قد وصل العدد إلى 33 طلاب تقريبا لكل أستاذ وهذه نسبة غير مقبولة اطلاقاً لأن لا يمكن للأستاذ أن يؤطر بشكل فعال كل هذا الكم من الطلبة وأيضا اذا أردنا توجه نحو الجودة الشاملة للتعليم العالي فإن لا تعطي للأساتذة الوقت اللازم لقيام بتقديم القيمة المضافة من خلال المنشورات العلمية والندوات والملتقيات.

3.3 تطور الميزانية التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي في الجزائر مشروعا حكوميا ، وقد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة لهذا القطاع ارتفاعا كبيرا خلال الألفية الجديدة، حيث عرفت ميزانية القطاع زيادة مطلقة من سنة لأخرى وهذا لمواكبة سياسة الإستيعاب ومتطلباته، ويبين الجدول التالي تطور ميزانية التسيير لهذا القطاع من 1970 الى 2020 (مستخلصة من الجريدة الرسمية).

الجدول 04: يبين حصص الاتفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بالوحدة الألاف الدينارات

السنوات	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة	نسبة ميزانية القطاع الى ميزانية الدولة %
1970	4 253 300	119 606	2,81
1975	13 168 776	417 500	3,17
1980	27 775 837	1 493 000	5,38
1985	64 186 370	2 764 372	4,31
1990	84 000 000	5 075 000	6,04
1995	437 975 979	16 877 192	3,85
2000	965 328 164	38 580 677	4,00
2005	1 200 000 000	78 381 380	6,53
2010	2 837 999 823	173 483 802	6,11
2011	4 291 181 180	291 441 690	6,79
2012	4 608 250 475	277 173 918	6,01
2013	4 335 614 484	264 582 513	6,10
2014	4 714 452 366	270 742 002	5,74
2015	4 972 278 494	300 333 642	6,04
2016	4 807 332 000	312 145 998	6,49
2017	4 591 841 961	310 791 629	6,76
2018	4 584 461 961	313 330 313	6,83
2019	4 954 470 000	317 330 000	6,40
2020	4 893 430 000	362 840 000	7,41

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجريدة الرسمية المتضمنة المصادقة على قانون

المالية 1970 الى 2020.

ان مقارنة ميزانية تسيير التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة من الجدول المبين أعلاه، تمدنا بمؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الحكومة الجزائرية من أجل ترقية قطاع التعليم العالي حيث من خلال سنة 2005 إلى 2020 كانت ميزانية التعليم العالي تفوق 6 بالمائة من الميزانية العامة بعدما كانت في حدود 4 بالمائة في سنة 2000 وتفسر هذه الزيادات المستمرة في الاعتمادات الموجهة للتعليم العالي على مر العقود الماضيين الى:

- ارتفاع اجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع؛
- ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات؛
- ارتفاع عدد المسجلين في الجامعات، حيث شهد تطورا كبيرا لأنه يمثل عنصر أساسي لارتفاع النفقات؛
- ارتفاع النفقات يعني أن الدولة بدأت تعطي أهمية أكثر فأكثر لهذا القطاع من حيث تحسين الجودة في مؤسسات التعليم العالي وأيضا تخصيص ميزانية خاصة لتكوين الأساتذة حديثي التوظيف لتحسين كفاءتهم ومردوديتهم من حيث الإنتاج المعرفي.

4. أهم المشاكل والتحديات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية

رغم التطور الحاصل في الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، إلا أنها في الآونة الأخيرة تعاني من تدهور لم يسبق له مثيل في تسيير مؤسساتها مما جعلها غير قادرة على القيام بوظيفتها، وخاصة في ظل المستجدات العالمية وما تملبه من متطلبات، وفيما يلي تعرض أبرز المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية والمتمثلة في :

1.4 قدم المناهج التعليمية في الجامعات الجزائرية (نظام كلاسيك) : التي مازالت تشمل بعض التخصصات والتي تتوافق مع بيئة التعليم العالي القديمة ولا تتوافق مع البيئة التعليمية الحالية، خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت سماتها المعرفة وأساسها المورد البشري.

2.4 المناهج المستوردة من الدول المتطورة الاخرى وعدم توافقتها مع البيئة التعليمية الجزائرية : في السنوات الاخيرة حاولت الجزائر اجراء مجموعة من الاصلاحات مست مختلف الأطوار التعليمية الجزائرية على رأسها التعليم العالي لعل أهمها ادخال نظام LMD في مختلف التخصصات الجامعية هذا النظام الذي يعتبر غامض الملامح بالنسبة للطلبة والأساتذة، وفي الأصل هو تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية الأوربية، هذه التجربة التي يتبناها الكثير من الخبراء الجزائريين كانت نتيجتها الفشل لعدم توافقها مع البيئة الجزائرية.

3.4 ارتفاع عدد الطلبة وتركيز ادارة الجامعة على الكم لا على الجودة: هذا المشكل

ينطلق اساسًا من عدد الناجحين في شهادة البكالوريا وارتفاع عددهم، مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعات لكن بمستوى ضعيف يرغم الأستاذ والإدارة على تكييف مناهج تعليمية مع مستوى الطالب مما يؤدي مع مرور الزمن الى تدهور هذه المناهج، وهذا من أجل تغطية ضعف الطالب من خلال رفع نسب النجاح ومنه قلة الكفاءات واليد العاملة التي تتوافق مع السوق الوطني والعالمي.

4.4 انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسسي: بحيث تعمل الدول الغربية

على تعزيز المناهج التعليمية من خلال ربطها بالواقع المؤسسي، على خلاف الدول العربية وعلى رأسها الجزائر التي نلاحظ فيها تفاوت كبير بين المناهج التعليمية والطرق الأكاديمية في الجامعات والواقع المؤسسي، وهذا بالطبع يؤدي إلى اضعاف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة لأنه من المفروض أن الجامعات مولد المورد البشري الذي يستغل مباشرة من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد.

5.4 ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات

الدراسية: حيث يعتبر ضعف الأستاذ من بين الأسباب الرئيسية في فشل وضعف المناهج المطبقة وهذا يعود الى عدة أسباب اهمها :تدريس مقاييس ليست في التخصص، ضعف تكوين الأساتذة وعدم كفاءتهم ومحدودية مستواهم التعليمي: فمثلا نجد أن الاستاذ الجامعي في فرنسا أكثر اهتمامًا بالبحث العلمي على الرغم من الوظيفة الأساسية له كأستاذ فنجدته يتهرب من التدريس للقيام بالبحث العلمي، أما بالنسبة للأستاذ الجامعي الجزائري فتوضح بعض الدراسات أنه يقضي حوالي 64% من وقته في التدريس، 14% في الأبحاث، 18% في خدمة المجتمع (بن زاق، 2006).

6.4 عدم التناسق والترابط بين سياسات التعليم وسياسات التوظيف: ان انعدام التناسق بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي، وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة قد يؤدي هذا الى اختلال بين مخرجات الجامعة ومتطلبات خطط التنمية من هياكل العمالة المؤهلة والمدرية، وقد يترتب على هذا الاختلال، بروز ظاهرة البطالة لخريجي الجامعة. هذه المشاكل تبين غياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى وزارة التعليم العالي. لذا يجب على الاصلاحات أن تجد العلاقة والارتباط الوثيق بين المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل، التي لن تتم إلا من خلال إدارة الجودة الشاملة قادرة على ضمان جودة التعليم ومتطلبات سوق العمل.

5. دور ادارة الجودة الشاملة في ضمان جودة التعليم ومتطلبات سوق العمل:

نظرا لتعدد جوانب الجودة الشاملة اتسم مفهومها بالنوع وفقا للمجال الذي تطبق فيه، حيث اختلف الكثير من الكتاب والباحثين حول اعطاء تعريف محدد لإدارة الجودة الشاملة TQM، لكن أغلب الباحثين نجدهم يفضلون تعريف Steven Cohen و Donald Brand بفصلهم بين مكونات اسمها: (بوخلوة و سامي بن خيرة، 2016) ادارة : تعني فن التطوير والمحافظة على امكانيات المؤسسة من أجل تحسين الجودة. الجودة : تعني درجة التميز في المنتج نتيجة العمليات المقدمة مما تحقق ارضاء لمتطلبات العميل بل وتجاوزها.

الشاملة : تعني اندماج كافة موظفي المؤسسة والبحث عن مظهر من مظاهر العمل بدءا من التعرف على احتياجات العميل وتقويم ما اذا كان راضيا عن المنتج المقدم له ام لا. أما فيما يخص تعريف ادارة الجودة الشاملة التعليمية فهي طريقة وفلسفة في الحياة، بحيث تجعل من التعلم متعة للملقي والمتلقي في اطار ربط التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة بالمجتمع المحلي وبالعامل المنجز (الخدمة التعليمية المقدمة) وكذا احتياجات سوق العمل من الخريجين بقدر عال من الكفاءة والجودة والإتقان.

1.5 دور ادارة الجودة الشاملة في ضمان جودة التعليم:

وكنقطة أولية، ينبغي التذكير بأن تطبيق المبادئ التوجيهية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية (MESRS) وبغية تعزيز قدرات الجامعات في مجال التدريب والبحث والإدارة، شرعت MESRS الجزائرية، اعتبارًا من عام 2016، في مشاوره واسعة النطاق بشأن وضع مشروع مؤسسة في كل جامعة وتلبية تطلعات المجتمع الجامعي. ونظرًا لأهمية هذا المشروع ونطاقه، قامت وزارة التعليم العالي بعمليين رئيسيين يتعلقان بتدريب مديري الجامعات على هذه المسألة ووضع إطار نموذجي. وقد طبقت مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والأوروبية عدة أساليب عمل ومن بينها: (عائشة، مسغوني، و عمانى، 2017)

- إجراء دراسات استقصائية واسعة على المجتمع الجامعي؛
- إنشاء فرق التفكير على مستوى الإدارة؛
- تطبيق تحليل (SWOT).

وعليه فإن سياسة الاصلاح التي تمس التعليم العالي في الجزائر لا بد أن تشمل إدارة الجودة الشاملة وذلك من خلال محاولة إنجاح عملية اصلاح التعليم العالي وضمان جودة مخرجاته التي تعتمد بنسبة كبيرة على مدى ترابط الجودة وسرعة تواصلها والتي تتم وفق مجموعة مقترحات أهمها : (سمير، 2015)

1.1.5 تبني فلسفة الاعتماد: التي تمثل شعار الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال انتساب الجامعة الى أحد مجالات الاعتماد العالمية، وبعدها البدء في التقييم الذاتي الداخلي وصولاً إلى التقييم الخارجي من قبل مجالس الاعتماد .

1.2.5 تحديد خصائص المؤسسة الجامعية: ومن أهم الخصائص أنها مؤسسات غير ربحية، لها رسالة واضحة عن التعليم والبحث العلمي من أجل خدمة المجتمع وتعتمد على مبدأ المساواة والحرية من أجل تطوير البرامج التعليمية والبحثية التي لها صلة بالمجتمع.

1.3.5 يجب تعريف أنواع المؤسسات التعليمية والبحثية : من كلية، معهد، ملحقة جامعية، جامعة .

1.4.5 نشر الانجازات المحققة سنويا لتنفيذ السياسات التعليمية: عن طريق منح الجوائز لتعزيز روح المنافسة ووضع آليات لتطوير البحث العلمي والتعليمي بما يتناسب مع التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على تلبية احتياجات سوق العمل.

2.5 متطلبات سوق العمل:

ان جودة الجامعة تؤثر بشكل كبير على سوق العمل، بحيث أنه من محددات عرض العمل الأساسية هو ارتباطه بمخرجات الجامعة أي جودة الخريجين وبالتالي التأثير على عرض الموارد البشرية.

6. واقع الجامعة الجزائرية وسوق العمل :

تتدرج هذه العلاقة في اطار علاقة الدول بالمواطنين من منطلق الدولة المهيمنة (المنتج الوحيد/المستثمر الوحيد) كما تشرف الجزائر على مؤسسات التعليم العالي بدون منافسة من قبل القطاع الاقتصادي، وبالتالي تقوم بالتوظيف وتوفير فرص للخريجين من خلال مؤسساتها، حيث حسب الديوان الوطني للإحصائيات (<https://www.ons.dz/>) بلغ عدد السكان الناشطين في ماي 2019 نسبة 12 730 000 و لكن هذا لم يمنع من تنامي ظاهرة البطالة في أوساط المتخرجين الجامعيين حيث أن نسبة البطالة قد بلغت %11,4 في نفس السنة وسوف نستعين بالجدول الآتي لإطلاع على ذلك.

الجدول 05: يبين نسب توزيع البطالين والعاملين حسب مستويات التعليم في ماي 2019

مستوى التعليم	نسبة البطالة (%)	نسبة العاملين (%)
غير المتعلمين	45,8	46,4
المستوى التكويني المهني	26,5	37,2
المستوى الجامعي	27,8	16,4
المجموع	100	100

المصدر: تم اعداد الجدول من طرف الباحثين باعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

يبين الجدول أن نسبة العاملين من المستوى الجامعي أقل من نسبة البطالين وأن نسبة المستوى التكويني المهني وغير المتعلمين لهم قيم جيدة من حيث عدد السكان الناشطين، أيضا قام مركز البحوث في مجال الاقتصاد التطبيقي بدراسة استقصائية تجريبية بأن المتحصلين على الشهادات الجامعية لا يحصلون على وظيفة الا بعد قضاء 8 أشهر على الأقل في البطالة إضافة الى ذلك الحاجة الى تكوين آخر لإيجاد مهنة مناسبة لهم، واستنادا الى دراسة أجرتها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات تكمن اهم السليبيات في ” نسبة عالية من البطالة وسط الشباب خصوصا المتعلمين منهم، ورغم تلك النجاحات المحققة لهم، إلى جانب عدم توافق التكوين مع عرض العمل ونقص المؤهلات، وهذا يعكس حالة من الاختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر ومن بينها :

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- اتساع الفجوة بين الانتاج والتعليم، حيث تظهر الحاجة لبعض التخصصات العلمية فرص مناسبة بعد التخرج؛
- التعليم أصبح يركز فقط على تقديم المعارف والمعلومات ولا يهتم بتطوير السلوكيات والمهارات للطلبة التي يمكن ان تعزز دورهم في سوق العمل.

7. مستويات التعاون بين الجامعة والفاعلين الاقتصاديين :

في المشهد الدولي يتوفر العديد من الأمثلة على التعاون والعلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات على مستويات مختلفة، حيث تمتد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة في بعض الدول المتقدمة الى مئات السنين، وتعتبر هاته الأشكال التي تجسد التعاون من أهم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، ولعل الكثير من الجامعات العالمية تطورت ونشأت من معامل ومختبرات التي كان لها أفكار مبدعة ومبتكرة فعلى سبيل المثال :جامعة Kalsroh التقنية في ألمانيا والمشهورة جدًا في

مجال الهندسة بدأت نشاطها من معمل السيارات، الذي أنشأه السيد Benz مؤسس شركة Mercedes، وتتراوح العلاقة بين الشركاء الاقتصاديين والجامعة في المشهد الدولي بين التعاون الوثيق وتطوير وتأمين المختبرات المشتركة وعمل الأبحاث الخاصة للجامعات، وتصل في أقصى حدودها إلى تأسيس جامعة للشريك الاقتصادي مثل MC Donald University & Motorola University وغيرها في الشرق والغرب، ويمكن الحديث عن مستويات التعاون بين الجامعة والفاعلين الاقتصاديين فيما يلي: (بروش و بركان، 2012)

1.7 المستوى التقليدي: حيث تهتم الجامعة بالتدريس والبحث العلمي وليس بالضرورة البحث والتطوير والبحث التطبيقي، وتقوم الجامعة بعمل أبحاث مشتركة مع المؤسسة أو تقديم خدمات استشارية ولكنها تكون بشكل مؤقت، ولا يتولد عنه تعاون طويل الأمد فيما بينهما.

2.7 المستوى المتطور: وهنا يتم دعم الأبحاث وتوجيهها في الجامعة بما يتوافق مع احتياجات الفاعلين الاقتصاديين التي يتفاعلان مع قسم أو وحدة أكاديمية مثل جامعة الأمريكية و التي تتعامل مع مصنع السيارات الأمريكية (Ford) اسمها Montana State University-Northern

3.7 المختبرات المشتركة: تؤسس مجموعة من الشركات الفاعلة في السوق مختبرًا متخصصًا في الجامعة وتوجه الأبحاث فيه وتديره من خلال مجلس يضم ممثلين لهاته الشركات.

4.7 المعاهد العلمية المتخصصة: كمعهد الدراسات المصرفية ومعاهد الطيران المتخصصة في التدريب والتعليم التي تشمل مختلف مستويات الجامعة عبر مختلف التخصصات (ليسانس، ماجيستر) في العلوم الهندسية أو الادارية أو التقنية.

5.7 الصناعة الجامعية: في هذه الحالة عدم قدرة الشركات على انتظار الجامعات لتطوير برامجها وفق ما يتلاءم مع احتياجات الشركة ذات التغير والتجديد السريع، حيث

تقوم الشركة بتأسيس جامعة خاصة بها تقوم من خلالها بتدريب اطاراتها ومنحهم الشهادات العلمية المعترف بها وكذلك القيام بالأبحاث التي تخدم الشركة واحتياجاتها.

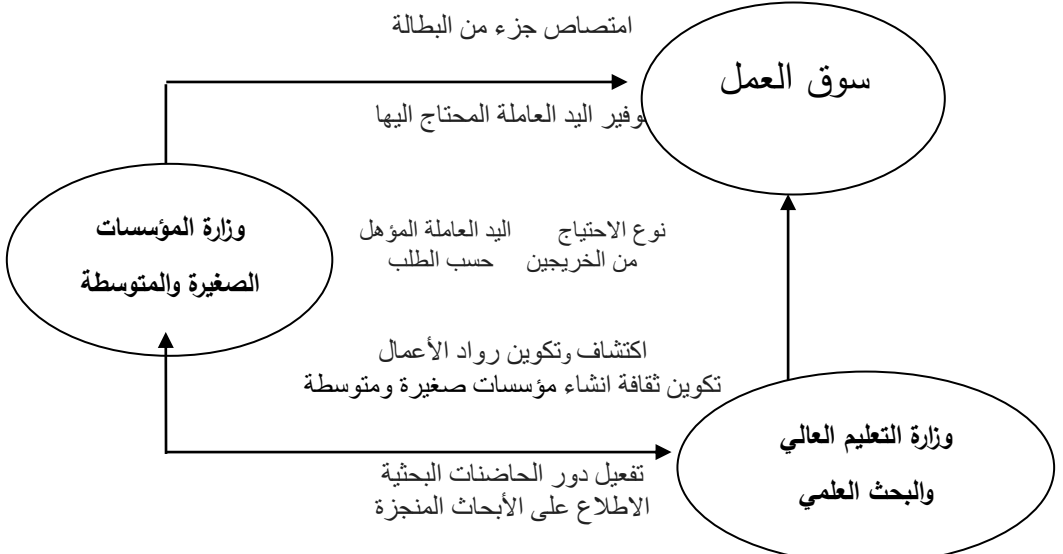
6.7 الجامعة المتكاملة : وهذا النموذج ناتج عن تكامل العلاقة بين الفاعلين في السوق والجامعة بحيث يكونان شريكين لبعضهما بصفة كاملة، ويختلف هذا النموذج عن سابقه بأن الجامعة لها علاقة متعددة مع شركات وصناعات مختلفة، بالإضافة الى ذلك فإن الصناعة ليست فقط مستفيدة من خدمات ومنتجات الجامعة، بل هي أيضا شريك في مدخلاتها ومخرجاتها.

7.7 التمويل: ان التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية يمكنهم من تقاسم أعباء ومصاريف التدريس والتأهيل بالنسبة للجامعة والتكوين والتدريب بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

8. آلية دعم جودة الجامعة الجزائرية لسوق العمل:

باعتبار اليوم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسب عالية في أغلب اقتصاديات الدول المتقدمة فإن الجامعة يمكن لها أن تلعب دورا كبيرا في تكوين مختلف الأفراد الذين تحتاجهم المؤسسات الاقتصادية بمختلف احجامها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي: (سالمي، 2009)

الشكل 01: يبين علاقة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة وسوق العمل



المصدر: عبد الجبار سالمى "ضرورة التعايش بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والجامعة"، الصالون الاقتصادي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في انعاش الاقتصاد الجزائري، تلمسان 20_19 أبريل 2009 ص 18.

تم اعداد هذا الشكل الذي يوضح العلاقة بين الوزارات الثلاث التي لها علاقة مباشرة بسوق العمل، حيث أنه على الجامعة اعداد العمالة حسب درجة احتياج سوق العمل وبناء على طلب وزارة الشغل في نفس الوقت الاهتمام باكتشاف الطلبة المتميزين والمتفوقين وتهيئتهم لتسيير وإدارة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك في التخصصات التي تطلبها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب احتياج سوق السلع والخدمات، بالإضافة إلى انشاء حاضنات بحثية من أجل تطوير الأفكار والأبحاث التي تعطي دفعا قويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوقف على الاعتراف بقيمة الموارد البشرية كأصل هام لديها في مستوى التعاون بين العاملين ومروؤسيهم، وأن الادارة الرشيدة

القائمة على الفهم والمعرفة جنباً الى جنب مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة كضرورة حيوية لتطوير القدرات الانتاجية لهذه المشروعات والحفاظ عليها، كما أن التحسن المستمر للتقنيات الإدارية يعد أيضاً مطلباً للرفع من كفاءة أداء هذه المشروعات بما يكفل لها الاحتفاظ بموقعها المتميز ضمن هذه المؤسسات (عمرو علاء ، 2007).

9. الخاتمة

بينت هذه الورقة واقع الجامعة الجزائرية بحيث أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال تشييد أقطاب جامعية جديدة وهياكل بيداغوجية وتوظيف الأساتذة، إلا أن هذا لم يمكن الجامعات الجزائرية من ضمان جودة للتعليم العالي وهو ما يفسره تذييل هذه الجامعات أغلب تصنيفات العالمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ولم يتوقف الأمر الى هذا الحد بل تجاوزه الى عدم قدرة الجامعة الجزائرية بالرغم من امكانياتها من تلبية احتياجات سوق العمل .

ومن هنا يمكن أن نعطي بعض التوصيات المستوحاة من البحث:

- اعتماد معايير ومؤشرات واضحة لتقويم جودة التعليم العالي وأن توضع هذه المعايير والمؤشرات باعتماد أسلوب المقارنة المرجعية مع مؤسسات التعليم العالي الرائدة، اضافة الى اقامة علاقات مع مؤسسات التعليم العالي الأجنبية والعربية المطبقة لهذه الفلسفة الادارية؛
- انشاء مجلس للجودة في كل مؤسسة للتعليم العالي في الجزائر تتبع بصفة مباشرة لرئاسة الجامعة وتتكون من مجموعة من الأكاديميين، وأن يقوم هذا المجلس بتحديد الحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع بصورة دقيقة وبشكل مستمر؛
- توفير الخدمات التكميلية لأعضاء هيئة التدريس وللطلبة والموظفين بأفضل جودة (مثل خدمات التأمين الصحي، الإقامة، التريصات.... الخ) وأن تتم هذه الخدمات بموجب عطاءات واضحة وصادقة وشفافية عالية؛
- ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المحيط للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية وتقييم الأداء، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، وتمويل البرامج والمشروعات البحثية؛

- تفعيل آلية التعاون بين أرباب العمل والجامعة الجزائرية عبر مختلف المستويات العملية، والمشاركة في وضع برنامج تعليمي ملائم لبيئة العمل الجزائرية؛
- ضرورة تبني استراتيجية واضحة لتقليص سد الفجوة الحاصلة بين مخرجات الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات نظام التعليم العالي عن طريق تبادل الخبرات والاتفاقيات الدولية.

10. المراجع

بروش ز, & ,بركان ري. (2012). مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع و الآفاق المنامة، البحرين :الجامعة الخليجية . ص ص . 807-814.

بن زاق ,ج. (2006). قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي .ماجستير علم الاجتماع , جامعة بسكرة ،الجزائر .

بوخلوة ,ب & ,سامي بن خيرة. (2016). تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية و عربية مجلة أداء المؤسسات الجزائرية . 09

سالمة ,ع .ا. (2009). ابريل .(ضرورة التعايش بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والجامعية . تلمسان :الصالون الاقتصادي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في انعاش الاقتصاد الجزائري.

سمير ب. ح. (2015). تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء و تطوير نظام جودة التعليم العالي في الجزائر دراسة حالة .مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية , 18ص 209.

شناف ,خ & ,بلخيري م. (2017). معايير ضمان جودة التّعليم العالي -عرض لبعض النّمّاج العالمية .مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية , 5ص ص . 240-255.

عائشة ,س .ك. ,مسغوني م , & ,عماني ل. (2017). حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر نموذج انشاء خلية ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر :جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية . 02.

عمرو علاء، ا. (2007). ريادة الأعمال: القوة الدافعة الى الاقتصاديات الوطنية منشورات

المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر، ص. 25.

Artés, A., Pedraja-Chaparro, F., & Salina-Jiménez, d. (2016). Research performance and teaching quality in the Spanish higher education system: Evidence from a medium-sized university. *Research Policy* 46, p.p 19-29 .

Damian, R. M., Curtu, I., Sarbu, O., & Marcu, M. (2010). Specific Questions and Challenges Faced by Quality Assurance in Former Eastern Bloc Countries. Abstract. Paper proposal for 5th European Quality Assurance Forum. *Building bridges: Making sense of QA in European, National and*

les-etudiants-cle-du-changement-en-algerie. (s.d.). Récupéré sur https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/03/11/les-etudiants-cle-du-changement-en-algerie_5434510_3212.html

Monsinjon, S., Gibert, V., Legouira, M., Haddad, S., & Patey, A. (2020). *Rapport de ER L'Enseignement Supérieur Algérien à l'heure de la Gouvernance Universitaire*. ERASMUS +. https://esagovproject.eu/wp-content/uploads/2020/07/ESAGOV_Rapport_WP1.pdf.

ons.dz. (s.d.). Récupéré sur <https://www.ons.dz/>

Perkmann, M., King, Z., & Pavelin, S. (2011). Engaging excellence? Effects of faculty quality on university engagement with industry. *Research Policy* 40, p.p 539–552.

Stanculescu, M. (2011). Impacts of the international economic crisis in Romania 2009-2010 / UNICEF. *Bucharest: Vanemonde*, p.p 12-14.

Vlasceanu, L., Hancean, G., Voicu, B., & Tufis, C. (2009). *The State of Quality in the Romanian Higher Education – Quality Barometer*, ARACIS. Récupéré sur <http://www.aracis.ro/en/latest-all/view/view/comunicat-de-presa-5/22/.14-49>

https://www.mesrs.dz/fr_FR/accueil/-/journal_content/56/21525/52816

<http://www.webometrics.info/en/world>

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-algiers/documents/genericdocument/wcms_728738.pdf